Réseau Syndical Migrations Méditerranéennes Subsahariennes
Rete sindacale migrazioni mediterranee e sub-sahariane
Mediterranean Subsaharan Migration Trade Union Network
Red Sindical Migraciones Mediterráneas Subsaharianas
الشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء

RSMMS

تحديات خصوصية، هدف واحد ونضال مشترك

إستراتيجية جماعية 2022 – 2025

مخطط العمل 2022 – 2023

النسخة النهائية

1- مقدمة وتوجهات إستراتيجية

2- الآفاق والأولويات الإقليمية

أ- منطقة أوروبا

ب- منطقة شمال إفريقيا

ج- منطقة جنوب إفريقيا

3- خارطة طريق 2022-2023

أفريل 2022

بدعم من

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
مؤسسة فريدريش ايبرت
مكتب تونس

مقدمة

على امتداد الفترة التي تلت انعقاد الدورة الخامسة للجلسة العامة للشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء في شهر جويلية من سنة 2019 بتونس، أحالت الأزمة الصحية العالمية جزءا كبيرا من سكان المعمورة على الفقر والخصاصة مفجرة بذلك التفاوت والتمييز فيما بين الأفراد والجهات. وهكذا ازدادت ظروف العيش الاجتماعية والاقتصادية ترديا ولا تزال تستفحل يوما بعد يوم بالنسبة للعديد من العمال المحليين في أوروبا كما في بلدان شمال إفريقية وجنوب الصحراء.

وتضاعفت تداعيات هذه الأزمة على المهاجرات والمهاجرين الذين وجدوا أنفسهم عرضة للمزيد من التعسف والانتهاكات والاستغلال. فقد كان لوقع جائحة كوفيد-19 الوبائية الأثر الشديد والخطير على معابر الهجرة وزادت أوضاع العديد من العمال المهاجرين المقيمين منذ مدة طويلة تدهورا وبؤسا. والأكيد أن هناك جهات خفية تعمل جاهدة لعرقلة وتعقيد كل سعي لتدخل الفاعلين في ملف الهجرة وفسح المجال لمنظمات إجرامية محترفة للتفرد بالرجال والنساء الراغبين في مغادرة بلدانهم بعنوان الهجرة أو اللجوء بغاية استغلالهم والمتاجرة بهم واستدراجهم إلى منزلقات خطيرة وقاتلة. وممّا لا شك فيه أن إصرار المهاجرين واللاجئين على المضي في تحقيق مشاريعهم من أجل الفوز بحياة أفضل عادة ما يقودهم إلى المزيد من الكوارث والمآسي لتصبح حقوقهم الأساسية،، بموجب القمع المسلط عليهم من طرف الدول، عرضة لشتى الإنتهاكات ومستباحة تماما على امتداد هجرتهم.

تقوم المقاربة الأمنية على جملة من الوعود والتدابير أعلنها الإتحاد الأوروبي بشأن مقاومة شبكات التهريب الإجرامية. ومع ذلك، لا يزال المهربون يرتعون ويكثفون بطلاقة من نشاطهم. وتحت غطاء الفضيلة والعمل الإنساني، ما انفكت هذه السياسة تفاقم من المخاطر بالنسبة للمهاجرين. فالفجوة بين الخطاب المعلن وحقيقة التغيير المنجز لا تزال قائمة برمتها ، وهي إلى اليوم على حالها بسبب التوظيف السياسي المفرط لملف الهجرة. و ما انفكت الوضعية تزداد ترديا في تعارض تام مع الخيارات السياسية المصرح بها.

وحول ملف الهجرة تحديدا، تجد النقابات نفسها في مواجهة مباشرة مع تداعيات ظاهرة ذات طبيعة عابرة للحدود. فالهجرة عادة ما تكون موضوع خطاب يُوظف لغايات انتخابية، مساهما بذلك في تغذية الصراعات والتجاذبات ما بين العمال المهاجرين والمحليين. وهكذا فإنّ مخاطر النيل من الحقّ النقابي ومن تحرير سوق الشغل لا يتمّ

معالجتها على الوجه الأسلم، نظرا لأنّ الخيارات المعتمدة تعود بالأساس إلى وزارات الداخلية.

إن غياب الانسجام والتناغم بين سياسات الهجرة وسياسات التشغيل الوطنية تؤثر سلبا على نجاعة السياسات ذاتها وعلى مسارات تنفيذها. ومع ذلك فأن النموذج الجديد المتعلق بتدابير الهجرة القانونية وفر منذ فترة قصيرة تقاطعا بين سياسة الهجرة وسياسة التشغيل.

إنّ مهمة إعداد ومتابعة الاتفاقيات الثنائية تبقى حكرا على الحكومات كأداة للتفاوض الدبلوماسي تشكو وبعيدة كل البعد عن المقاربة التشاركية المجسدة للسلوك المسؤول تجاه الشركاء الاجتماعيين. إنّ الترابط بين أقاليمنا كثيرا ما يُستثمر وفق منطق النفعية بغاية الحدّ من عدد الوافدين على الحدود الأوروبية وتجنب الاكتظاظ في مراكز الإيواء، محيلا إلى المرتبة الثانية الاعتبارات المرتبطة بالرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنظم حرية تنقل الإنسان. إنّ دول الاتحاد الأوروبي ما انفكت تمعن في غلق حدودها أمام الوافدين من جنوب المتوسط. وأمام غياب سياسة مشتركة حول الهجرة أصبح الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء السياسي مجرد أداة لشرعنة ممارسات الطرد والإعادة القسرية للمهاجرين.

علاوة على ذلك، فإن اعتماد ميثاق عالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، المصادق عليه بمناسبة الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2011، لم يكن له أثر يذكر على سياسات الهجرة في أغلب بلدان العبور، كما لا يبدو أنّه لن يغير من التوجه السائد للمقاربة الأمنية بشأن الهجرة. لقد تعددت الجدران العازلة وعسكرة الحدود وما انفكت الاعتمادات الموجهة لذلك تنمو وتتدعم.

على صعيد آخر، تواجه حرية التنقل الكثير من العراقيل في العديد من المناطق الإفريقية بما يستوجب إحلال نموذج علاقات جديد يقوم على حرية التنقل شبيه بذلك المعتمد في أوروبا. وتزيد انعكاسات هذه المقاربة المعتمدة من الصعوبات بالنسبة للعديد من السكان الذين يعيشون أصلا أوضاعا في غاية الهشاشة.

في ظل هذا الواقع، أصبح النساء والأطفال معنيون أكثر فأكثر بحركة الهجرة، وبالتالي أكثر فأكثر عرضة للانتهاكات والمآسي التي تحصل سواء في المتوسط أو في المحيط الأطلسي أو في الصحراء أو داخل مجتمعات بلدان الأقاليم الثلاث (أوروبا شمال إفريقيا وجنوب الصحراء).

توجهات إستراتيجية

تبدو المهمة في الشمال كما في الجنوب معقدة بطبيعتها. لكنّ الرهان يبقى نفسه: النهوض بالمقاربة متعددة الأطراف والحوكمة التشاركية بفضل موازنة أفضل بين الاعتبارات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية.

إنّ تفكيك ملف الهجرة لتناوله أفقيا يستوجب التعاون والتنسيق بين المتدخلين في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الإقامة، للتأثير جماعيا في المسار التفاوضي والمساهمة في إرساء حوكمة للهجرة أكثر احتراما للحقوق والحريات.

إنّ المنظمات الأعضاء في الشبكة النقابية للهجرة بالمتوسط وجنوب الصحراء تؤكد من جديد التزامها بالتنسيق من أجل حماية العاملات والعمال الذين يعانون من الهشاشة والتهميش مهما كانت جنسيتهم أو صفتهم، كما تؤكد التزامها بالمساهة في إرساء أجندة للإحاطة بملف الهجرة صلب الحركة العمالية.

لقد تعزز التعاون العابر للحدود والعابر للأقاليم بين النقابات الأعضاء من خلال تكثيف المبادرات التي مكنت من تعبئة المزيد منها حول المسائل المتعلقة بحقوق المهاجرين.

لكن يبقى دعم مشاركة انخراط العاملات والعمال الأجانب، مع ذلك، تحديا هيكليا بالنسبة لأغلب النقابات العمالية في المناطق الثلاث، والتي يبقى الالتزام فيها بالأساس رهين تواجد نواتات ملتزمة من المناضلات والمناضلين على المستوى المحلي.

لقد طورت العديد من المنظمات النقابية، بحسب ما توفر لديها من إمكانيات محلية، حملات تحسيسية وقامت بمبادرات لتقديم المساعدة النقابية في الأوساط المحلية ذات الكثافة العمالية الأجنبية، سواء في غرب إفريقية وشمالها أو في جنوب أوروبا.

إنّ تكثيف مثل هذه الردود الميدانية من شأنها أن تساعد على تطوير مقاربة نقابية عابرة للأقاليم في غاية الأهمية، ولا بد من تثمينها والتعريف بها على أوسع نطاق. إنّ الأمر يتعلق تحديدا بإدانة الانحرافات السياسية للدول وتشكيل قوة اقتراح حقيقية بشأن الإصلاحات الضرورية. إن مسألة الهجرة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف عيش وعمل السكان المحليين حسب واقع كل بلد من بلدان المنشأ. ويمثل إدماج العمال الغير نظاميين والمهاجرين وعائلاتهم المتواجدين في بلد الاستقبال، عبر الربط بين تحديات الاقتصاد ومقتضيات الحماية الاجتماعية، شرطا ضروريا لبلورة الردود المستدامة الضامنة للحقوق.

إضافة إلى ذلك، تبيّن التجارب النقابية النموذجية الحاصلة في السنوات الأخيرة، أنّ موضوع الهجرة، بحكم طابعه الأفقي والمكانة الهامة التي يحتلها في العلاقات بين الدول، من شأنه أن يسمح بتعزيز مكانته كرافد من روافد الشراكة الاجتماعية. إن المطالبة بإقامة مسالك هجرة قانونية، تفترض الاستجابة لشروط المقاربة الحقوقية

ولمتطلبات حماية المهاجرين ومقتضيات النهوض بالحوار الاجتماعي. وتمثل هذه الأدوات التعديلية وسيلة مؤسسة لإرساء حوار بناء بين الشركاء الاجتماعيين في بلدان الاستقبال وبلدان المنشأ. كما تمثل رافدا لحوكمة ملف الهجرة بما يضمن التنمية المشتركة والرقي الاجتماعي على ضفتيْ المتوسط.

إننا على بينة جميعا من أن الضغط الأمني المسلط على مسالك الهجرة لا يفضي إلا الى تحويل وجهة تدفقات المهاجرين دون إيقافها. إن القمع المسلط المهاجرات والمهاجرين لن يولد إلا المآسي غير المرئية ويبعد الضحايا أكثر فأكثر عن أنظار الفاعلين الاجتماعيين ونشطاء حقوق الإنسان، سواء في إفريقيا أو في أوروبا. لذلك يتعين على النقابات أن تكثف الاتصال مع منظوريها ومع الرأي العام الوطني بشأن التناقضات الصارخة لسياسات الهجرة المعمول بها، والتي ما انفكت تغذي العنف والفوضى. إن التعاون النقابي ووحدة العمل النقابي ضروريان للتحسيس، في ذات الوقت، بالمخاطر التي تتربص بالمقدمين على الهجرة غير النظامية من بلدان المنشأ وخاصة النساء والأطفال وكبار السنّ منهم، ولحماية ومساعدة العمال في إطار علاقاتهم الشغلية، مع العمل على تثمين المبادرات المحلية لفائدة إدماج السكان المهاجرين . ومن المهم أيضا أن تساهم هذه المجهودات في إعادة تركيز النقابات حول التداعيات الكارثية للنماذج التنموية السائدة والمستشرية والناجمة عن السياسات النيوليبرالية المعتمدة.

وتعتبر المنظمات الأعضاء في الشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء أن الوقت قد حان للقطع مع سياسات الهجرة القائمة على المواجهة بين إفريقيا وأوروبا، والمغيبة لحقّ الإنسان الأساسي في التنقل بحرية من مكان إلى آخر. إن حقّ الهجرة الإرادية يبقى في مقدمة الأولويات. ولا يمكن اكتساب هذا الحقّ إلاّ في ظلّ سياسات قائمة على الاتفاقيات الدولية (رقم 97 و143) والتوصيات ذات العلاقة(رقم 86 و100 و151) والاتفاقية الدولية بتاريخ 18 ديسمبر 1990 والميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة، المصادق عليها في الدورة 73 للجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر 2018، على اعتبار أنها الكفيلة وحدها بتحديد أسس سياسة هجرة منتظمة ومنظمة. وفق هذا المنظور، تؤكد المنظمات النقابية على ضرورة إقامة تعاون متين بين الهياكل النقابية الإقليمية التابعة للكنفدرالية النقابية العالمية والكنفدرالية الأوروبية للنقابات وكذلك الاتحادات المهنية العالمية، مع السعي إلى الاستئناس بنموذج الهجرة في البلدان الأسيوية.

*

* *

على خلفية هذا الواقع الذي استعرضنا أبرز ملامحه أدخلت المنظمات الأعضاء بالشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء تعديلات على إستراتيجيتها الجماعية تعلقت بأربعة محاور أساسية:

1. تأمين الرعية والمساعدة لفائدة العمال المهاجرين صلب الهياكل النقابية وفي مستوى التوثيق حول ما يستجد من انتهاكات ضدّهم وخاصة ضدّ النساء المهاجرات.
2. المشاركة المنسقة للنقابات الأعضاء في هيئات وأطر الحوار الاجتماعي المتعلق بإبرام اتفاقيات ثنائية حول تشغيل اليد العاملة المهاجرة والضمان الاجتماعي.

3. تكثيف الحوار السياسي وتوحيد الجهود لتمكين العمال المهاجرين غير النظاميين من الانتفاع بحقوقهم الأساسية.

4. التشهير لدى الرأي العام بالتناقضات التي تسم سياسات الهجرة الحالية والتحسيس والتوعية بالديناميات التي تتحكم في تنقل الأشخاص.

آفاق العمل الإقليمي

تختلف وضعية العمال المهاجرين تجاه التشريعات الوطنية،داخل هذه المناطق كما من بلد ألى آخر، كما تختلف درجات انتفاعهم بالمرافق الضرورية وواقع أوضاعهم الاقتصادية. لذلك عادة ما تتمحور الأولويات بحسب الخصوصيات الإقليمية وبمدى التزام النقابات على المستوى الوطني ومدى رسملة مبادرات وتجارب منظماتنا الأعضاء الميدانيين والإستفادة منها.

وتعد الشبكة في رصيدها دورة إستراتيجية تغطي الفترة المتراوحة بين 2017 و2021, والتي مكنت من فهم أفضل للوضعيات والظروف التي تواجه النقابيين والسكان المهاجرين في كل منطقة من المناطق الثلاث.

وعلى قاعدة هذا التشخيص المكتسب حدد الأعضاء أولويات كلّ منطقة وضبطوا الإمكانيات والوسائل الكفيلة بتطوير تضامن عابر للحدود من أجل التصدي جماعيا للتحديات الناجمة عن تنقل الإنسان داخل الفضاء المتوسطي والإفريقي وغيره.

بلدان الإتحاد الأوروبي

إنّ الضرورات الاقتصادية لمواجهة طلب سوق التشغيل غير المشبع في البلدان الأوروبية، و تقدم السكان هناك في السنّ وما يترتب عن ذلك من تحديات لرعايتهم والإحاطة بهم، جميعها عوامل أساسية لتوسيع حدود النقاش حول حرية تنقل الأشخاص وحقوق العمال. لكنّ من المؤسف أن الحركة النقابية الأوروبية لا تزال منقسمة على نفسها بشأن هده القضايا ولم يحصل أن تمّ التضامن مع العمال المهاجرين إلاّ في حالة وجود نواة من المناضلين في بعض المحليات والقطاعات.

ومن المعلوم أن أوروبا تمثل الوجهة المفضلة للهجرة. ومما لاشكّ فيه أيضا، أنه لما نجعل حياة العمال غير النظاميين أكثر صعوبة وغبنا، من خلال مضاعفة المتاعب الإدارية أو نعرضهم لخطر الترحيل أو السجن، فإن ذلك يولد حقيقة ضررا اجتماعيا مدمرا بسبب عرقلة عملية اندماجهم وتعقيد الإجراءات الإدارية ومساعي المتدخلين لفائدتهم. ثمّ إن مثل هذه التدابير الزجرية تبدو متباينة ونابعة عن تقديرات متناقضة فهي من جهة تبدو مراعية لجزء من المواطنين المحليين المناهضين لتواجد المهاجرين وهي من جهة أخرى مطالبة بالاستجابة لمؤسسات تلك البلدان التي تشكو من نقص في اليد العاملة.

إنّ هيمنة وزارة الداخلية في مجال معالجة ملف الهجرة داخل أوروبا أبقى جانبا كل آلية للحوار الاجتماعي حول هذه المسائل، ففي كل البلدان تبدو مسؤولية الفاعلين الاجتماعيين، في نهاية المطاف، مقتصرة على دور المسكن دون القدرة على التأثير في العوامل المتسببة في وضعية الهشاشة والبؤس التي يعاني منها العمال المحليون والأجانب.

ولمواجهة الخطابات العنصرية الداعية للكراهية ضدّ الأجانب، التي ما انفك يرددها العديد من المسؤولين السياسيين وبعض الحكومات، ركز أعضاء المفوضية الأوروبية جهودهم خلال السنوات الماضية حول السياسات التي تزيد من صعوبة وصول المهاجرين إلى أوروبا والاستقرار والعيش فيها.

كلّ المساعي الرامية للوصول إلى وفاق حول تدابير مشتركة باءت بالفشل. وباستثناء حماية الحدود الخارجية المؤمنة بالأساس من طرف وكالة فرانتاكسFRONTEX لا توجد أي سياسة مشتركة للهجرة في الاتحاد الأوروبي. وبالفعل، فإنّ الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء السياسي والذي يطمح إلى محاربة تهريب المهاجرين يقوم على مراقبة أكثر صرامة للحدود ولا يقدم إجابات عن السؤال المركزي حول الهجرة النظامية.

إنّ قنوات الهجرة النظامية لا تزال محدودة وتقتصر فقط على أصحاب الكفاءات. أما اليد العاملة غير المؤهلة فتبقى محكومة بوضعها كخزان للعمالة غير النظامية، لتلبي بذلك، وبأقلّ التكاليف، المتطلبات الاقتصادية لرؤوس الأموال الأروبية والعالمية. ونظرا لنقص الموارد المخصصة لتفقدية الشغل، يجد العمال أنفسهم فريسة لاستغلال فاحش من طرف أرباب العمل عديمي الضمير.

في مثل هذه الظروف لا يمكن إلاّ لقلة قليلة من المرشحين للهجرة الدخول إلى أوروبا بصفة قانونية. إن مثل هذه المواقف والسلوكيات المتناقضة تفسح المجال أمام قراءة نفعية حول استخدام العمالة المهاجرة، وتنطوي على خطر مقاربة الحقوق وفق منطق متقلب ومختل يساهم في ارتهان الحق في العمل وتضييق مجال تطبيقه.

وخلال فترة الحجر الصحيّ الذي فرضته جائحة كوفيد 19، فقد العديد من المهاجرين، وخاصة غير النظاميين، عملهم، وأصيب عدد كبير من المقيمين في مراكز إيواء المهاجرين بالفيروس الوبائي. لقد فاقمتإ هذه الوضعية، والتي تتجلّى في شكل دائرة مفرغة، من صعوبة تقديم المساعدة لهذه العمالة، وقلصت من الفرص المتاحة أمامهم وأبدت من آجال إجراءات التسوية لتصبح خاضعة لمشيئة السياسيين والتقويمات الانتخابية.

أمّا إجراءات التسوية، فحتى وأن كانت موجودة، فهي معقدة ومرهقة سواء بالنسبة لأعوان الإدارة العمومية أو المناضلين النقابيين والحقوقيين. ومن جانبها، تبذل

المفوضية الأوروبية كلّ ما في وسعها لتمديد حدودها إلى الخارج عبر إبرام اتفاقيات مع بلدان أخرى لتتولى مكانها توقيف مدّ الهجرة نحو أوروبا.

وقد كان لهذه المقاربة تداعيات كارثية حيث أخضعت المهاجرين في بلدان المنشأ كما في بلدان العبور لعنف الدولة والمنظمات الإجرامية لترفع بذلك مخاطر الموت والهلاك.

هكذا تبقى الإجابة محكومة بمنطق الصدّ والزجر وبهاجس ترحيل المهاجرين عوض المعالجة الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية لأوضاعهم. ومع ذلك فإننا نسجل بعض التقدم، كما هو الحال بالنسبة لخطة العمل المتعلقة بمناهضة العنصرية، وخطة العمل الجديدة المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وخطة العمل حول الإدماج والتضمين. وعلى الرغم من المآخذ العديدة إزاء هذه المبادرات والقصور الذي يشوبها فإن آليات العمل هذه تمثل للنقابات رافعات إضافية من الضروري توظيفها لإثراء سياسة الهجرة الأوروبية.

وبعيدا عن المواقف المتحفظة والردعية للحكومات المركزية، قامت العديد من الجماعات المحلية، ولا تزال، بمبادرات لفائدة إدماج المهاجرين وعمدت إلى تطوير واستنباط بدائل مبتكرة تكرس الرقي الاجتماعي تجاه الوسط المحلي والأفراد الذين يمثلونه.

المحاور الخاصة بأولويات عمل النقابات الأوروبية الأعضاء

لقد أصبح من الضروري مضاعفة فضاءات الحوار حتى تتمكن النقابات الأوروبية، كشريك اجتماعي، من المساهمة في بناء إطار تشريعي وسياسي مناسب لإدماج العمال المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ويبقى الردّ الرئيسي الحالي من أجل هجرة آمنة ومنظمة، تكثيف قنوات الهجرة القانونية من خلال، استحداث اتفاقيات لليد العاملة وللضمان الاجتماعي على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، وتفعيلها إن وجدت. وعلى المنظمات النقابية في بلدان الاستقبال أو بلدان المنشأ أن تشارك بصفة نشيطة في التفاوض حول اتفاقيات اليد العاملة وأن تعمل على مدّ جسور التضامن مع المنظمات النقابية في بلدان المنشأ عبر آليات تشاركية للحوار الاجتماعي. ومما لا شكّ فيه أن هذا الدور النشيط سوف يفضي إلى اتفاقيات أكثر التصاقا بحاجيات العمال المهاجرين وبواقعهم المعيشي.

كما أصبح من المتأكد اليوم النضال لمقاومة العمل الباطني وحماية العمال المهاجرين من براثن المنظمات الإجرامية التي تستغلهم. علما وأن النموذج الاقتصادي للقطاع الفلاحي في أوروبا يمثل في هذا الإطار تحديا مركزيا.

ونظرا لأن إمكانية الحصول على رخصة إقامة تختلف من بلد إلى آخر، يصبح من المهم التعرف على أنماط الحوكمة المعمول بها، والمطالب التي ترفعها المنظمات النقابية على الصعيد الوطني. فمن شأن هذه المقاربة دعم الهدف النهائي المتمثل في خلق التوافق الجماعي على المستويين الأوروبي بشأن النصوص التي تضبط الحقّ في الإقامة بالنسبة للأجانب أصيلي البلدان الأخرى، ومن شأن المبادرات العابرة للحدود، على المستوى الأوروبي، وكذلك تنمية تبادل قصص النجاح المسجلة هنا وهناك فيما بين النقابات الأوروبية، بما فيها مبادرات الكنفدرالية الأوروبية للنقابات، أن تزيد من فرص نجاح هذه المقاربة.

من بين التحديات الرئيسية لحصول العمال غير النظاميين على حقوقهم. فتسوية وضعية ملايين العمال المهاجرين الذين يعملون ويعيشون داخل الإتحاد الأوروبي في ظروف هشة وبائسة، يمثل لوحده عنصرا مركزيا في سياق إحلال مقاربة قائمة على الحقوق والحريات. مثل هذا التمشي سوف يبقى رهين مشاركة عدد كاف من النقابات الأوروبية وقدرة الحركة النقابية على إقامة تحالفات مع بقية مكونات المجتمع المدني للتأثير على أصحاب القرار.

إن مجرد تقديم المساعدة للمهاجرين لا تكفي لإقناع الحكام بضرورة تغيير سياساتهم. ففي وجه الأصوات الداعية لمعاداة الأجانب والطاعنة في خطابات القادة السياسيين، يبدو من الضروري العمل في مستوى بلداننا على تطوير حركة وازنة للتنديد بالآثار السلبية وبعقم السياسات الحالية لدى الرأي العام. إن المساهمة في إعادة تركيز النقاش حول التنمية المشتركة، والإشكاليات التي يثيرها النموذج الاقتصادي السائد على صعيد مجتمعاتنا، أصبحت اليوم ضرورية ولا بدّ أن تمر عبر سياسة اتصالية أكثر شراسة وتنسيقا.على هذا الأساس تؤكد النقابات عن التقائها حول النقاط التالية:

1. النهوض بنظام الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة داخل الإتحاد الأوروبي من خلال دعم مشاركة النقابات في تطوير قنوات هجرة اليد العاملة عبر آليات حوار اجتماعي وطني وعابرة للحدود.
2. العمل على مواءمة التراتيب الخاصة بإقامة الأجانب في كلّ بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي وسبل تسوية وضعية العمال غير النظاميين (بدون أوراق).
3. مساعدة العمال المهاجرين في القطاع الفلاحي، عندما يكون هؤلاء في قبضة المنظمات الإجرامية ويستغلونهم دون التصريح بهم.
4. تعميم إجراءات دمج المهاجرين التي تقوم بها المدن الصغيرة أو الكبيرة أو الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
5. الترويج لدى المناضلين الأعضاء ولدى الرأي العام لقراءة أقرب لحقيقة أوضاع المهاجرين المعيشية والمهنية، ونقدية أكثر تجاه الانحرافات الخطيرة لسياسات الدول المتعلقة بالهجرة.

البلدان المغاربية

تشكل بلدان إفريقيا الشمالية الحدود الأولى لجنوب أوروبا فهي تتعرض، في ذات الوقت، لضغط الهجرة من البلدان الإفريقية والضغوط التي يمارسها رعاياهم عند المغادرة.

وقد غذى عدم قدرة المعسكر الأوروبي على وضع سياسة هجرة مشتركة بديلة عن تلك المقتصرة على الإبعاد القسري والترحيل ، انتشار سياسة استعداء الأجانب وحال دون إدراج ملف الهجرة ضمن مواضيع التفاوض والمداولات في إطار التعاون والمساعدة الإنمائية. فالردّ الأمني يبقى أداة التعديل الرئيسية لتدفقات الهجرة بالنسبة لهذا المعسكر متخذا شكل محاولة لسدّ الثغرة.

ويمكن لنا القول أيضا، أن وضع تشريع حول اللجوء في بلدان الجنوب، أصبح ينظر إليه الآن كإستراتيجية أوروبية تهدف إلى إضفاء الانفتاح على حدودها الخارجية باسم التقدم الاجتماعي والديمقراطي. وهو حالة مؤسفة، الغاية منها مصادرة حقّ المجتمعات المغاربية في إصلاحات حقيقية ومشروعة طالما طالبت بها منظمات المجتمع في المنطقة. والحقيقة أن البلدان المغاربية، ومنذ سنوات، لم تعد بلدان مغادرة أو عبور للعمالة المهاجرة فقط بل أصبحت، بشكل هيكليّ، بلدانا مستقبلة للهجرة.

ومن خصائص هذه البلدان، الحضور الكثيف للشباب من مجموع السكان، وتفشي البطالة في أوساط حاملي الشهادات العليا منهم بصفة رئيسية. إضافة إلى أن الأزمة الاقتصادية ما انفكت تقلص من الفرص وتوسع من بوتقة العمل غير المنظم. وهكذا، وأمام انسداد آفاق المستقبل، يبقى العديد من الشباب مسكونين بهاجس الهجرة.

وفي نفس الوقت، لابدّ من الإشارة إلى حقيقة أخرى تميز حركة التنقل البشري والمتمثلة في هجرة الكفاءات التي تلاقي رواجا كبيرا. فأسواق التشغيل في البلدان الأوروبية تجنح أكثر فأكثر إلى امتصاص الكفاءات ذات القيمة المضافة العالية لإرضاء حاجياتها من اليد العاملة. وفي هذا الصدد بالذات، فإن مغادرة آلاف الأطباء وأعوان التمريض والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات على سبيل المثال ، إلى أوروبا، تضعف بشكل دائم مسارات التنمية في بلدان المنشأ وتأخذ شكل هجرة حقيقية للأدمغة وللشباب.

على الرغم من هذه البيئة الصعبة، اختار الكثير من العمال المهاجرين، الوافدين بالأساس من بلدان إفريقية، الاستقرار في هذه البلدان، حيث يباشرون كما هو الحال في أوروبا، وظائف محفوفة بالمخاطر وفي غاية الهشاشة وضعيفة الدخل. فسوق العمل النظامي يبقى شحيحا من حيث توفير فرص العمل للمهاجرين الوافدين من دول جنوب الصحراء. وحتى وإن تمكن بعضهم من تسوية وضعياتهم في سياق إجراءات استثنائية ، كما كان الحال في المغرب سنة 2013. ، فإنّ الأغلبية الساحقة من المهاجرين يفتقرون إلى رخص إقامة ولا يزال الأمل في تسوية وضعياتهم صعب المنال، إن لم يكن من

قبيل المستحيل. في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة تبدو ظروف عيش وعمل هؤلاء العملة غير النظاميين أكثر عسرا وبؤسا ممّا هو عليه الحال في أوروبا.

وعلى الرغم من ذلك تعاني عديد القطاعات من عدم إرضاء عروض العمل التي تتقدم بها سوق العمل، والتي تلاقي عزوفا من قبل الشباب المغاربيين. وعادة ما يلجأ أصحاب العمل إلى العمال المهاجرين غير النظاميين لتلبية حاجياتهم، وخاصة في قطاع الخدمات المنزلية والمطاعم والبناء. أما دول المنطقة فغالبا ما تتصرف كما لو أنّ وجود الجاليات المهاجرة ليس إلاّ أمرا وقتيا يعيق السير العادي لدواليب الدولة، ويعيق عمل المشرّع ويحدّ إلى أدنى الحدود من اكتساب الحقوق.

إنّ خيار العزل الذي يجعل من الصعب الوصول إلى الجاليات المهاجرة ، يخفي في الحقيقة ممارسات تعسفية واتهاكات عديدة ويتستر عن مسؤولية الدول تجاه الجاليات الأجنبية المتواجدة على أرضها.

في ظل هذه الظروف، لا يزال ظهور الحوار الفعلي من أجل حوكمة أفضل لسياسات الهجرة بطيئا ومتعثرا، مما حرم المهاجرين من فرصة تسمح لهم بالتنقل والعمل بأمان تام.

لقد تعززت وتطورت مشاركة النقابات خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ من خلال تكفل العديد من النقابات في المنطقة بملف الهجرة. ولئن لا تزال الصعوبات قائمة فإن مثل هذه المشاركة تفسح المجال لإحلال بدائل جديدة واعدة على درب دعم الحوار متعدد الأطراف حول جملة هذه المسائل، وتدفع في اتجاه إصلاحات سياسية وتشريعات هادفة.

لقد مكّن التعاون النقابي من مضاعفة عدد فضاءات الاستقبال والإعلام الموجه للمهاجرين ومن رسملة واستثمار بعض التجارب الرائدة والناجحة في مجال جمع المعلومات ذات العلاقة بالانتهاكات المسلطة على العمال والعاملات المهاجرين. في إطار هذا المسعى، يمثل التعاون جنوب ـ جنوب رهانا في حجم أهمية التعاون جنوب ـ شمال من أجل مناهضة الدعايات المغلوطة ومساعدة الضحايا والمساهمة في إرساء قنوات قانونية للهجرة.

المحاور الخاصة بأولويات عمل النقابات المغاربية الأعضاء

إن تمكين العمال المهاجرين من الحصول على عمل لائق يبقى مسارا غير مضمون في غياب حقّ الحماية وتراتيب واضحة للتسوية القانونية قائمة على المقاربة التشاركية متعددة الأطراف.

إن تكثيف اللقاءات مع العمال المهاجرين كفيلة بأن تساعد على الإلمام بشكل جيد بحاجياتهم وضبط قائمة لمطالبهم. وتمثل فضاءات المساعدة المفتوحة أمام المهاجرين، وتنظيم الحملات النقابية للتواصل معهم في أماكن العمل (على غرار تجربة الشوارع الإيطالية والسنغالية)، مقومان أساسيان للمضي بهذه المقاربة إلى مداها.

ومن المنتظر أن تسمح مثل هذه المبادرات النقابية التضامنية من جمع المعلومات الكفيلة بتثمين المساهمات النقابية على مستوى المحيط المؤسسي، و من دعم الحوار على قاعدة أدلة مقنعة، وعلى استكشاف تدابير ملموسة للحدّ من تدهور أوضاع المهاجرين الهشة.

ومن حيث كيفية نقل المعلومات المتعلقة بالجاليات المهاجرة، قبل وبعد رحلة الهجرة، وإنشاء مراكز لهيئات شبه نقابية لتقديم الدعم والمساعدة القانونية في مجال نقل الحقوق، فإن العديد من التجارب ثنائية الأطراف سمحت بتأكيد الإمكانيات الواعدة التي قد يوفرها التعاون النقابي داخل المنطقة المغاربية.

أما من حيث الحراك الوطني، فإن نتسيق الجهود بين مختلف الفاعلين المتدخلين لفائدة العمال المهاجرين، يبقى هدفا مركزيا لتعبئة قوى التغيير. إننا نشهد تنوعا في ملامح الأشخاص الذين يحاولون العبور، سواء كانوا مواطنين محليين أو أجانب، وتزايدا تصاعدي لعدد المرافقين لعائلاتهم وأبنائهم. وفي هذا الصدد فإن مسألة النوع الاجتماعي تبدو ملحة وحاسمة لتطوير مقاربة أفقية تمثل فيها الحركة النسوية قوة دافعة ومؤثرة.

وما من شكّ أن الاتفاقيتين رقم 189 المتعلقة بحماية العاملات المنزليات، ورقم 190 المتعلقة بالعنف في أماكن العمل، تمثلان نقطة التقاء محورية ومحفزا قويا في هذا الاتجاه.

وفي وضع تكون فيه تعبئة الموارد البشرية والمالية محدودة وصعبة، يصبح من الضروري اللجوء إلى برامج التعاون الدولي لجلب الاعتمادات لفائدة المبادرات النقابية التضامنية الموجهة للإحاطة بالمهاجرين.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى العديد من اتفاقيات التنقل التي دخلت حيز التنفيذ للربط مع أسواق العمل الأوروبية. وحتى وإن لا تزال هذه الاتفاقيات إلى اليوم تحت أشراف الحكومة كليا في مجال التشغيل على الصعيد الدولي، فإن العديد من المشاريع النموذجية والاتفاقيات يمكن أن توفر للنقابات فرصة للتنسيق والتعاون في هذا الصدد.

على هذا الأساس، حددت النقابات لنفسها محاور العمل المشتركة التالية:

1. تعزيز التعبئة النقابية لفائدة المهاجرين وهيكلة جميع المعلومات بحسب المشاكل المرتبطة بعالم الشغل.

2. النهوض بنظام الهجرة القانونية والآمنة والمنظمة وخاصة في مستوى مكونها جنوب ـ جنوب وذلك بمضاعفة اتفاقيات الشراكة فيما بين نقابات بلدان المنشأ وبلدان الاستقبال، وتنمية الحوار النقابي العابر للحدود.
3. تطوير مقاربة أفقية قائمة على النوع الاجتماعي لإعطاء دفع للحركة النقابية ولمكونات المجتمع المدني بهدف الإعداد في المستقبل لمبادرات التسوية ولإبرام الاتفاقيات ذات الصلة.
4. الترويج، لدى المنظرين النقابيين والرأي العام، لقراءة أقرب إلى الحقيقة ونقدية أكثر بشأن انحرافات السياسات الحكومية حول الهجرة.

بلدان غرب إفريقيا

أكثر من ثلثيْ فرص التشغيل في إفريقيا ومن وسائل العيش مردها الاقتصاد غير المنظم. وفي ذات الوقت، تتميز منطقة غرب إفريقيا بحركة تنقل بشرية تعتبر الأكثر كثافة في العالم، مع وجود أغلبية واسعة من المهاجرين يختارون الاستقرار في أحد بلدان المنطقة. ويضفي هذا الطابع الرسمي على حركة التنقل بواسطة محاضر اتفاق فيما بين البلدان الأعضاء في لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية لغرب إفريقيا CEDEAO صفة الاجماع حول حرية التنقل والإقامة. وكنتيجة لذلك تبرز العديد من التحديات التي تفترض قبل كل شيء ردودا جماعية من طرف بلدان المنطقة.

ونظرا للضغوطات التي يمارسها الاتحاد الأوروبي، تحولت منطقة جنوب الصحراء إلى أرض استقبال قسرية للعديد من الراغبين في الهجرة وللعالقين في طريقهم إلى أوروبا. فالحكومات القائمة مسؤولة في الواقع بوقف تدفقات الهجرة نحو الشمال وبالتالي بعرقلة ومنع حرية تنقل المواطنات والمواطنين داخل المنطقة نفسها.

ولئن تقدم الإحصائيات الرسمية معدلات بطالة معتدلة نسبيا، فإن العديد من الشباب يكافحون من أجل الحصول على عمل لائق ومجزي. إن غياب الحلول البديلة عادة ما تخلق الحاجة إلى نموذج تنقل ذا طابع إقليمي في مرحلة أولى وفي بعض الحالات يأخذ منحىً دوليا، مغذيا بذلك تدفقات الهجرة نحو البلدان المغاربية والأوروبية. أمّا فيما يتعلق ببلدان الشرق الأوسط وبلدان الخليج فالمنطقة تعتبر مزودة للعمالة بموجب اتفاقيات عمل مبرمة بين الدول المعنية. ومع ذلك فإن هذه الممرات تشكل بالنسبة للراغبين في الهجرة مجالا للتلاعب والتضليل من طرف وسطاء متحيلين. وهكذا تجد عديد الإفريقيات والأفارقة أنفسهم وحي دين عزلا أمام تجارة البؤس وعمل السخرة. بل أن البعض منهم يموتون في الصحراء. وفي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط في ظل لا مبالاة تامة.

أمّا العمال المهاجرون الذين يحصلون على عمل في البلدان الغنية فإن دخلهم قد يشهد ارتفاعا يصل من 6 إلى 15 مرة. وتمثل هذه المكاسب المحتملة المتأتية من هجرة العمال أحد المقومات الرئيسية للتنمية ولمقاومة الفقر في بلدان المنشأ. لكن يبقى هذا المكسب دون الاستغلال المأمول نظرا لأن ممرات الهجرة أصبحت تمثل أسواقا تحكمها وكالات تشغيل وحشية ومارقة على القانون لا تولي أهمية لأيّ نوع من أنواع التسوية أو المراقبة. والحقيقة أن مساندة الضحايا وتدخل نشطاء المجتمع المدني لا يزال محتشما وضعيفا في بلدان المنشأ وفي بلدان الإقامة نظرا لغياب الوسطاء. وفي ظلّ هذا الوضع، فإن المرأة المهاجرة تجد نفسها ضحية مرتين للهشاشة، هشاشة تعود إلى وضعها كامرأة وأخرى تعود إلى وضعها كمهاجرة. هذه الهشاشة تحديدا، تدعو في ذات الوقت طيفا واسعا من الجهات الفاعلة ومن الهيئات والمؤسسات لتحمل مسؤولياتها.

ألّا أنّ تكامل أداء هذه الأطراف يبقى إلى اليوم عديم الجدوى والفاعلية.

إن هذا الوضع يمثل عبئا ثقيلا من التحديات بالنسبة للحركة النقابية.التي تستمدّ قوتها بالأساس من موظفي الوظيفة العمومية.

إ،نّ تنقيب وتنظيم العاملين في الاقتصاد غير المنظم، ومن ضمنهم العمال المهاجرين، يبدو هدفا صعب المنال ويتطلب الكثير من الجهد. لكن هذه الصعوبات وقع تجاوزها جزئيا بفضل ديناميكية العمل الموحد، من خلال مضاعفة المنصات الوطنية التي تضم المنظمات النقابية الرئيسية الملتزمة بالدفاع عن حقوق العمال المهاجرين، وقد مكنت هذه المنصات من تعبئة النقابيين ومساندة العمال المهاجرين في المناطق ذات الحضور المكثف للعمالة الأجنبية، وكذلك في مناطق العبور الحدودية. ويترأس هذا الحراك تجمعان نقابيانATUMNET التابعة للاتحاد الدولي للنقابات فرع إفريقيا والشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء RSMMS واللذان يغطيان معا مجموع بلدان المنطقة.

إن تطوير الشراكة التي تمزج بين تعبئة الموارد البشرية والمالية المحدودة المتوفرة لدى النقابات في بلدان غرب إفريقيا، ومشاريع التعاون الدولي والتعاون النقابي شمال ـ جنوب، يمثل في هذا الإطار شرطا ضروريا للتأثير في المسار.

المحاور الخاصة بأولويات عمل نقابات غرب إفريقيا

إن النصيب الأوفر للاقتصاد غير المنظم في بلدان المنطقة يجعل من الصعب فهم الوضع الخاص للعمال الأجانب الذين عادة ما يفتقرون إلى الوثائق الإدارية اللازمة. إن الاستفادة من التواجد النقابي في مستوى المناطق التي تتواجد فيها أعداد كبيرة من غير المواطنين، أمر ضروري للقطع مع عزلة العمال المهاجرين، ولمدّ يد المساعدة لهم، والدفع في اتجاه إرساء آليات للحوار متعدد الأطراف وحوكمة تشاركية على الصعيد المحلي.

إن العمل على جمع المعلومات من شأنه تعويض التعتيم على واقع الهجرة وذلك من خلال استغلال التغطية الترابية التي تقوم بها المنظمات النقابية ومن خلال دعم التعاون مع جمعيات الهجرة التي تمثل الفاعلين الرئيسيين في مجال الدعم المجتمعي.

لقد مكنت العديد من التجارب النموذجية من انجاز أعمال ميدانية ملموسة مثل حملات التحسيس وخلق فضاءات للاستقبال والحوار والتعاون العابر للحدود. إن مثل هذا العمل يساعد على القيام بعمليات تشخيص على المستوى المحلي وفق منطق حقوقي يأخذ في الاعتبار الحقّ في العمل ومقتضيات الرقي الاجتماعي.

إن تأمين حماية أفضل للعمال المتنقلين داخل المنطقة، يمر بالضرورة عبر المقاربة الإقليمية ودعم مسار الاندماج طبق النصوص المؤسسة التي تربط البلدان الأعضاء في لجنة التعاون والتنمية الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا. إن مساهمة النقابات والنشطاء المحليين ضرورية ومتأكدة لتعويض النقص الذي تشكو منه منظمات الحماية الاجتماعية الوطنية، ولتفعيل الحقوق المشتركة للسكان الوطنيين وغير الوطنيين.

إن الربط بين التنمية والهجرة تحيل إلى المنوال التنموي الموعود وتستوجب تكثيف فضاءات الحوار متعدد الأطراف.

ويلاقي المهاجرون خلال محطات عبورهم مشاكل غالبا ما تكون لها علاقة بظروف التوظيف في بلد المنشأ. ففي أغلب الحالات، ونتيجة الجهل والتحيل، يقع الشباب من الإفريقيات والإفريقيين ضحية شبكات التهريب المنظمة والمتنفذة التي تغذي المآسي المرتبطة بنشاط الاتجار بالبشر وعمل السخرة.

إن الحدّ من هذه المخاطر يمر بالضرورة عبر الإدانة المستمرة لمثل هذه الأعمال، وإقامة حوار مع المؤسسات الحكومية من أجل تنظيم فعّال لوكالات التوظيف الخاص طبق مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، مثل الاتفاقية وقم 181. إن إبرام اتفاقيات العمل الثنائية (خاصة مع البلدان المغاربية) وتحيينها لما تكون موجودة، من شأنه أن يؤمن ظروف تنقل وعمل لائقة للعمال المهاجرين. لذلك فإن التعاون النقابي العابر للحدود يجب مرافقته في هذا الإطار بتنشيط آليات الحوار الاجتماعي. كما يتعين على نقابات بلدان غرب إفريقيا، إستراتيجيا، مزيد تطوير اتفاقيات الشراكة لصالح الرعايا الأجانب.إن تعزيز التشاور والتنسيق النقابي العابر للحدود يمثل رافعة من شأنها التأثير على أجندات الدول الديبلوماسية، وخاصة فيما بين البلدان التابعة للقارة الإفريقية.

جميع هذه الأبعاد لها علاقة متينة بالنساء المهاجرات، عاملات كنّ أو أمهات.

وتدعو الحركة الجمعياتية والنقابية إلى تنسيق جهودها من أجل العمل المشترك لتلبية حاجياتها. إن النساء ينددن عاليا بالتمييز في المعاملة وفي الأجور، وبمشقة العمل خاصة بالنسبة للاتي يفتقرن إلى وضع قانوني، ويتعرّضن لشتى الانتهاكات والتجاوزات خلال تنقلهن وأثناء إقامتهن سواء في بلد المنشأ بالمنطقة أو في بلدان الشرق الأوسط أو أوروبا.

إن هذه الوضعية تبرز تشابه أوضاع المهاجرات المستضعفات أمام المعايير الدولية والتشريعات الوطنية والجهات الفاعلة التي تجد صعوبة في التأثير مجريات الواقع.

إن التشجيع على وحدة عمل الحركة النسوية والمدنية والنقابية، تمثل بالنسبة للنقابات الأعضاء بالشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء شرطا ضروريا لتحقيق النتائج المرجوة. ومن خلال تجارب مشتركة وتحقيقات ميدانية تمّ انجازها في

السنوات الأخيرة فإن المجمع بأكمله يراهن إستراتيجيا على الإمكانيات الكبيرة التي قد تنتج عن التنسيق الواسع بين مختلف مكونات المجتمع المدني في غرب إفريقيا من أجل حماية أفضل للمهاجرات، ومن أجل دعم قدراتهن على الصمود والمقاومة.

بناء على ذلك أجمعت النقابات على تبني محاور العمل المشترك التالية:

1. دعم التعبئة النقابية في مناطق الاستقبال والعبور وتنظيم عملية جمع المعلومات ذات العلاقة بالإشكاليات المتصلة بعالم الشغل، وتعزيز آليات الحوار متعدد الأطراف على الصعيد المحلي.
2. المشاركة كطرف معنيّ في الحوار الاجتماعي للنهوض بنظام الهجرة القانونية والأمنية والمنظمة، وخصوصا في بعديها غرب إفريقي-مغاربي وغرب إفريقي-خليجي.
3. التشهير بالمخاطر والانتهاكات التي ترافق مسار الهجرة لدى الرأي العام.
4. المساهمة النشيطة في تحقيق التقارب بين الحركة النقابية وبقية مكونات المجتمع المدني حول المرأة المهاجرة.
5. تعزيز الحوار على الصعيد الإقليمي حول النموذج التنموي البديل الضامن للحدّ الأدنى من الحماية الاجتماعية وفق تعريف منظمة العمل الدولية وحول قابلية الحقوق.

خارطة طريق 2022 . 2023

على قاعدة هذا الكشف الموجز، تتعهد المنظمات الأعضاء بتطوير برنامج العمل التالي المقترح للمصادقة بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للجلسة العامة للشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء، يوم 5 فيفري 2022. وتتوزع الأنشطة إلى أعمال أفقية تشارك فيها جميع المنظمات الأعضاء، وأعمال خاصة بكل منطقة، وأعمال وطنية أو في إطار التعاون الثنائي.

- **تنظيم وإعادة هيكلة المجتمع**

✓ تشخيص السياسة الاتصالية للشبكة النقابية للهجرة ببلدان المتوسط وجنوب الصحراء (قاعدة البيانات الخاصة بنقاط الاتصال، صفحة الفايسبوك، مجموعة واتساب ، نشرية، إعلام). وتطوير مخطط الاتصال.
✓ إطلاق الموقع على الأنترنات
✓ تطوير آلية الحوكمة الداخلية(منصة رقمية متعاونة).
✓ إنشاء مجموعات عمل بحسب المواضيع.
✓ ـ تعزيز أمانة (سكريتارية) التنسيق.

- **برنامج تكوين وحدات الاتصال**

✓ عمل فضاءات المهاجرين
✓ نظام جمع المعلومات حول وضعية العمال المهاجرين.

- **البحث والتحليل**

✓ طرق التسوية في البلدان الأوروبية بهدف مواءمة القواعد.
✓ جرد خدمات المساعدة النقابية في الأقاليم الثلاثة (أصناف الخدمات، التغطية)
✓ ـ تحقيق حول ظروف عمل العمال الموسميين في أوروبا.
✓ مرصد المهاجرات.

- **قنوات الهجرة القانونية والحوار الاجتماعي**

✓ النيجر ـ البنين
✓ تونس ـ ساحل العاج
✓ اسبانيا - السنغال
✓ مالي ـ موريتانيا

- **التحالفات، التنسيق والمؤتمرات**

✓ منوال التنمية، العمل اللائق وسبل الانتفاع بالضمان الاجتماعي في غرب إفريقيا.
✓ تنظيم وكالات التوظيف نحو الشرق الأوسط .
✓ متابعة رصد GCM والتقارب مع آسيا.
✓ تكثيف الشراكة بين المنظمات غير الحكومية والنقابات.
✓ إعداد وعرض مقترحات لمشاريع عروض أوروبية ودولية .
✓ التجارب المحلية متعددة الأطراف ومساهمة النقابات في إدماج المهاجرين
✓ ندوة حول تشخيص العوامل المحددة لاستغلال المهاجرين في القطاع الفلاحي بجنوب أوروبا
✓ مؤتمر حول المرأة المهاجرة كمسألة محورية للحركات المدنية

- **إعلام الرأي العام ومناصرة قضايا الهجرة**

✓ تنظيم حملة للتنديد زمة السياسات الحكومية في اعلجة اسألة الهجرة
✓ تنظيم حملة ضدّ التمييز
✓ القيام بمهمة لى الهيئات الرسمية في إفريقيا وأوروبا لمناصرة قضايا الهجرة

- **السبيل الى التمويل والإستدامة**

✓ تكثيف الشراكة بيل المنظمات غير الحكومية والنقابات
✓ إعداد وعرض مقترحات حول مشاريع عروض أوروبية ودولية